

الجهود الدولية في حماية حقوق الإنسان في أثناء النزاعات المسلحة (بحث استقصائي)

أ. تقوى مصطفى عبد الرحمن ❖

مدخل:

يقصد بحقوق الإنسان تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان لمجرد كونه إنساناً بصرف النظر عن جنسيته أو دينه أو أصله العرقي أو وضعه الإقتصادي أو الاجتماعي وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل إندماجه في مجتمع معين، لذا فهي تسبق الدولة وتسمو عليها ولا يمكن العدول عنها أو إنتزاعها، (١) ونشير في هذا الصدد إلى أن بعض فقهاء القانون قد حاولوا تعريف حقوق الإنسان ومن هذه التعريفات:

- عرفه (Rene Cassin) (٢) بأنه: (العلم الذي يتولى دراسة العلاقة الإنسانية التي تتمحور حول كرامة الإنسان).

- ذهب (علال الفاس) إلى أنه: (علم الكرامة الإنسانية التي تتجلى عندما يؤمن الإنسان بأنه مكلف ويشعر بمعنى المواطنة الإنسانية).

- إقترح (كارل قاسيبيك) تعريفاً فنياً فقال: (إنه العلم الذي يهتم بدراسة الضرد كعنصر عامل وفعال ينشط ضمن أليات الدولة فيقع ضحية للتهم والمخالفات ولكنه يحتفظ بحماية القانون لأن حقوقه هي أساس النظام العام). (٣)

- وعدها المجري (إمرازبو) بأنها: (شعبة علمية مشتقة من القانون الدولي والقانون الدستوري تهتم بحماية حقوق الإنسان حماية قانونية مؤسسية، تصون حرمانه وتحميه من كل مصادر التجاوزات وصور التعسف لتضمن له عيشاً كريماً). (٤)

❖ محامي وباحث قانوني. ماجستير قانون جامعة النيلين. TagwaAbdelaal@yahoo.com

(١) عبد الحميد فودة. حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشرعية الإسلامية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ٢٦.

(٢) يعد من المفكرين والباحثين القانونيين وهو أحد محرري الإعلان الدولي لحقوق الإنسان.

(٣) بلخير دراجي. العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان. مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية، ٢٠١٠م، ص ١٣٧.

(٤) بهاء الدين ابراهيم. حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨م، ص ٣٥.

يتضح من التعاريف السابقة أن حقوق الإنسان هي مجموعة الإحتياجات والمطالب التي يجب توافرها لعموم الأشخاص تلقائياً دون أي تمييز بينهم لأي اعتبار سوى الإنسانية وهذا ما أقره المولى عز وجل: { ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً } {الإسراء [٧٠]}.

٢. التطور التاريخي والمفاهيم:

بدأ الإهتمام والرعاية لقضايا حقوق الإنسان من خلال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؛ فأبرمت خلال القرن العشرين، والذي شهد حربين عالميتين العديد من الإتفاقيات والمعاهدات أبرزها (١) :-

- إتفاقيات جنيف الأربع ١٩٤٩م وبروتوكولها الإضافيين ١٩٧٧م.
 - إتفاقية حظر الإتجار بالأشخاص والإشتغال بالدعارة ١٩٤٩م.
 - إتفاقية منع تجارة الرقيق ١٩٥٣م.
 - الإتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات المشابهة للرق ١٩٥٦م.
 - الإتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ١٩٧٣م.
 - إتفاقية تحريم السخرة ١٩٧٧م.
 - البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل. إستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية ٢٠٠٠م.
 - بروتوكول منع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال والمكملة لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية ٢٠٠٩م.
- يتضح من التسلسل والترتيب الزمني لهذه الإتفاقيات أن المشرع الدولي تعرض للممارسات المختلفة التي تفرض هيمنة إنسان على آخر وتوسع في ذلك ليشمل الجرائم الحديثة كالإتجار في النساء والأطفال والدعارة، ولابد من الإشارة إلي أن كل هذه الإتفاقيات كفلت الحماية بالنص التشريعي وذلك بتحديد الجريمة ومسئولية السلطة.

(١) انظر:

- سهيل الفتلاوي. حقوق الإنسان. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ٢٠٠٧م. ص ٣٤٧.

- علي القهوجي. القانون الدولي الجنائي. منشورات الحلبي. بيروت. ٢٠٠١م. ص ١١٨.

بدأ مصطلح (الجرائم ضد الإنسانية) في التطور والتبلور لأول مرة عقب الحرب العالمية الأولى وذلك في تقرير اللجنة الخاصة بالنظر في جرائم الحرب والتي أستندت في ديباجتها إلى قانون لأهاي س١٩٠٧، وقننت بذلك القانون الدولي العرفي ونصت على أن هنالك جرائم ضد الإنسانية.(١)

ولئن حرم القانون الدولي الجنائي عدداً من الممارسات كما أشرنا سابقاً وحدد عقوباتها، فإن القانون الدولي الإنساني أسبغ الحماية الجنائية على كثير من الفئات كالأطفال والنساء والأسرى والمرضى وغيرهم وذلك بتجريم التعدي الواقع عليهم سواء كان تعدياً على شخصهم أو كرامتهم؛ ولذا فإن التطور الأبرز في مفهوم الحماية أن هنالك توافقاً كبيراً بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي فيما يتعلق بالأفراد محل الحماية أو كيفية الحماية؛ وتجلى ذلك بوضوح عند صياغة ميثاق (المحكمة العسكرية الدولية لنورمبرج) والتي كانت تهدف لحماية بعض الفئات أثناء النزاعات المسلحة الدولية وهي تقوم بعملها في محاكمة القادة الألمان عما ارتكبوه من جرائم حرب وذلك في المادة "٥" الفقرة "ج" الوثيقة [١١٩].(٢)

قنن العالم للمرة الأولى مفهوم (الجرائم ضد الإنسانية) و(جرائم الحرب) ووضعها في إطار تجريمي س١٩٤٨ عندما أبرمت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والتي عرفتها بأنها:

(أي فعل من الأفعال الآتية يرتكب بقصد القضاء كلاً أو بعضاً على جماعة بشرية بالنظر إلى صفتها الوطنية أو العنصرية أو الجنسية أو الدينية). (٣) وللتعاطي الإجرائي مع هاتين الجريمتين فقد أبرمت إتفاقية س١٩٦٨ والتي قضت بعدم سريان التقادم المسقط بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وأكدت المحكمة الجنائية الدولية وجهة النظر هذه في نص المادة "٢٩" من نظامها الأساسي بعدم سريان التقادم المسقط للدعوى على كافة الجرائم التي تدخل في اختصاصها.

تعهد (جريمة الحرب) هي الجريمة الدولية الثالثة والتي تعنى، (تلك الأفعال التي تقع

(١) علي يوسف الشكري، القانون الجنائي الدولي في عالم متغير، أتيراك للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٣٥.

(٢) علي القهوجي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(٣) محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة/ ص ٩٠.

أثناء نشوب الحرب مخالفة للعهود والمواثيق المرتبطة بالحرب كاتفاقية جنيف سنة ١٨٤٦م وأعمال معاهدة الفسفور سنة ١٨٨٨م ولاهاي سنة ١٨٩٩م).

أثارت (جريمة العدوان) جدلاً فقهيًا دوليًا ولم يتوصل لتعريف جازم بشأنها. ولكن يلاحظ أن هنالك بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي سلطت الضوء عليها ونذكر منها:-(١)

• مؤتمر نزع السلاح في لندن سنة ١٩٢٣م.

• النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سنة ١٩٩٨م.

كما أكدت محاكمات رواندا ويوغسلافيا السابقة على هذا النوع من الجرائم وضرورة معاقبة مرتكبيها.

يلاحظ مما سبق أن القانون الدولي الجنائي والقانون الدولي الإنساني اهتم بموضوع حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة فأبرمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات وحددت الجرائم الدولية المرتكبة في حق الإنسان وهي :

جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، جريمة الإبادة الجماعية وجريمة العدوان.

٣. بعض الدراسات في جامعات سودانية :

١- الدراسة الاولى : نصر الدين عبد الله الحاج مصطفى -

رسالة ماجستير ٢٠٠٦ بعنوان :-

(الفئات المحمية بموجب احكام القانون الدولي الانساني والشرعية الاسلامية) .

في هذه الدراسة تطرق الباحث للحماية التي اوجبها القانون الدولي الانساني اثناء النزاعات المسلحة دراسة فنتهية مقارنة توصل فيها لضرورة نشر القانون الدولي الانساني في الاوساط ذات الصلة ، كما تناول التدابير الحضارية في زمن السلم وذلك من خلال تحديد مستشارين قانونيين مدربين عسكريا في القوات المسلحة لتقديم المشورة عند الاقتضاء وذلك بشأن تطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة والتعايمات المناسبة التي تعطي للقوات المسلحة فيما يتعلق بالموضوع . وضرورة إنشاء لجان وطنية كآلية لحسن تنفيذ القانون .

(١) يوسف حسن يوسف، القانون الجنائي الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية ، ص ١٨

٢- الدراسة الثانية : زكريا عبد الوهاب محمد زين رسالة دكتوراه ٢٠٠٦ بعنوان :

(المسئولية الجنائية الدولية للفرد في القانون الدولي المعاصر).

غطت هذه الدراسة مايعرف بمبدأ المسئولية الفردية من خلال تناولها في فصول البحث المحاكمات المؤقتة التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انشاء المحكمة الجنائية الدولية وتناولت جانب القصور في نظام المحاكم المؤقتة والمحكمة الجنائية الدائمة.

٣- الدراسة الثالثة : يسري عوض عبد الله رسالة ماجستير ٢٠٠٣ بعنوان :

(الأثر القانوني للنزاع المسلح على حقوق المدنيين).

تحدث فيه الباحث عن المدنيين كفئة ضعيفة غير مشاركة في القتال ومدى الحماية التي اولتها القوانين لها وطالب الباحث بتعديل الآليات لمتابعة الإنتهاكات التي تقوم بها القوات المتحاربة وضرورة إعادته النظر في الإتفاقيات الدولية التي حرمت إستخدام بعض انواع الأسلحة لتشمل الحديثة الخطره كالقنابل العنقودية وغيرها وان تنشأ لجان متخصصة في الدول الإسلامية حال إنتهاك حقوق المدنيين في النزاعات المسلحة التي تكون الدولة الإسلامية طرفاً فيها .

٤- الدراسة الرابعة : سيد علي بن عومر رسالة ماجستير ٢٠٠٦ بعنوان :

(مسئولة الدولة عن النزاعات المسلحة الداخلية).

هذا البحث تناول الإشكالية الجوهرية في كيفية التنظيم القانوني للنزاعات المسلحة الداخلية وفصلها عن النزاعات المسلحة الدولية ، كما تناول علاقة القانون الجنائي الدولي للنزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي توصل فيه الي ان الصكوك الدولية لا تزال ضعيفة عن توفير حماية افضل وغامضة بالذات في النزاعات الداخلية.

٤ . تطبيقات عملية لحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة:

(١-٣) محاكمات الحرب العالمية الثانية:

شهد المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الأولى تطوراً مطرداً في مفهوم حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة؛ وتمثلت أولى المحاولات في (معاهدة فرساي) والتي ضمت "١٥" دولة أقرت بمسئولية ومحاكمة القيصر الألماني (غليوم الثاني) لإرتكابه عدداً

من الجرائم ضد الإنسانية (المادتين [٢٢٨]، [٢٢٩] من المعاهدة) ويعد ذلك تطوراً مهماً في تاريخ القانون الجنائي الدولي إذ بينت الصفة الإجرامية للإعتداء على السلام عن طريق شن الحرب وإعترفت بالصفة الإجرامية للأفعال التي تباشر بها الحروب في صورة تخالف قواعدها وأصولها كما أقرت بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الذين تنسب إليهم هذه الجرائم الدولية، كما طالبت بالتقيد بالإجراءات التي تم الإتفاق عليها بواسطة الدول كإجراء تسليم المجرمين بإعتباره مظهراً للتعاون القضائي الدولي ولكن تمسك القضاء الألماني بولاية المحاكمة أدى إلى إنشاء (محكمة ليبزج) في ١٩١٩/٣/١٥م للنظر في جرائم الحرب التي إقترفها الألمان داخل وخارج ألمانيا، وقد إعتبر الحلفاء تلك المحاكمات محاكمات صورية ولم تحقق للمجتمع الدولي ما يصبو إليه. (١)

أ. محاكمات نورمبرج:

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإنتصار الحلفاء على دول المحور وإعلان هزيمة المانيا واليابان إتفق الحلفاء على إنشاء (محكمة عسكرية) تتولى محاكمة مجرمي الحرب الألمان وحددت المادة "٦" من قانونها الجرائم المعنية بالنظر فيها وهي: الجرائم ضد السلام، جنايات الحرب والجنايات ضد الإنسانية (٢). وقد إعترف قانون (محاكمات نورمبرج) بالإختصاص القضائي الوطني كطرف أصيل ثم للمحاكم العسكرية وأخيراً لمحاكم الإحتلال. وتعد هذه المحاولة الثانية في التاريخ الدولي لإنشاء (قضاء جنائي دولي) (٣). ولكن يلاحظ أن (محاكمات نورمبرج) كانت تفتقر لمبدأ المشروعية ولا يمكن تسميتها محاكمات دولية بالمعنى المتعارف عليه. ولكن نلاحظ أن هذه المحاكمات ارسيت مبدأ هام هو مبدأ المسؤولية الفردية .

ب. محاكمات طوكيو:

قامت دول (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الصين والإتحاد السوفيتي) بإنشاء محكمة وذلك لمحاكمة مجرمي الحرب من اليابانيين نسبة لإرتكابهم جرائم حرب في حق الأسرى من قبل دول الحلفاء، وقد تم إنشاء المحكمة بإعلان عسكري فقط وليس

(١) محمد شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية- نشأتها ونظامها الأساسي، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ٢٠٠٢م

(٢) محمد شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٣) بلخير دراجين مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

بإتفاق دولي كما حدث من قبل. تعرضت (محاكمات طوكيو) لكثير من النقد خاصة ما يلي سيطرة الأمريكان على إدارة المحاكمات وعدم كفاءة ومهنية القضاة وغيرها من الإنتقادات.(١)

ومع القصور والإنتقادات التي وجهت لهذه التطبيقات بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن محاكمات نورمبرج وطوكيو قد أرسيت ورسخت مبادئ مهمة منها:

أ. المسؤولية الفردية ومسئولية رئيس الدولة

ب. حددت الجرائم المعاقب عليها دولياً وهي(٢):

• الجرائم ضد السلام

• جرائم الحرب (قوانينها وأعرافها).

• الجرائم ضد الإنسانية.

(٣-٢) المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة:

بدأت يوغسلافيا السابقة في التفكك سنة ١٩٩١م: وأدت النزاعات المسلحة التي اندلعت في أعقاب ذلك إلى تواتر أنباء مثيرة للقلق في وسائل الإعلام عن وقوع فضائع تركزت في الغالب على ممارسة التطهير العرقي: وفي أكتوبر سنة ١٩٩٢م قام الأمين العام للأمم المتحدة - بناءً على توجيه من مجلس الأمن - بتكوين لجنة خبراء لجمع وتحليل المعلومات المتاحة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني: وقدمت هذه اللجنة تقريرها النهائي في مايو سنة ١٩٩٣م.

أنشأ مجلس الأمن محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والتي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١م(٣). وقد حدد القانون الإختصاص الزمني للمحكمة بأنها الجرائم المرتكبة منذ ١/١/١٩٩١م إلى أجل غير مسمى، أما الإختصاص المكاني فيشمل جميع الجرائم المرتكبة في إقليم يوغسلافيا السابقة. كما تختص بالنظر في أمر كل من يقوم بالتحريض أو التخطيط أو الأمر أو المساعدة على ارتكاب الجرائم دون إعتداد بحصانة

(١) بلخير درابين مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٢) محمد شريف بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

(٣) فريتس كالشوفن، ضوابط تحكم حوض الحرب، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ٢٠٠٤، ص ٢١٨.

الرؤساء أو الدفع بأوامرهم. وحدد قانون المحكمة اختصاصها الموضوعي بالنظر في الجرائم المشار إليها في المواد (٢، ٣، ٤، ٥) (١) وهي:

• جريمة الإبادة الجماعية

• الجرائم ضد الإنسانية

• إنتهاك قوانين وأعراف الحرب

• الإنتهاكات الجسيمة لإتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩م.

وقد وجهت للمحكمة إنتقادات عديدة حيث وصفها البعض بمحدودية أعمالها وبطء إجراءاتها وإفتقارها وذلك للمحاكمات الغيابية وعدم تناسب الأحكام مع الجرائم (٢). ورغمما عن هذه الإنتقادات إلا أن محاكمات يوغسلافيا السابقة قد شكلت إضافة حقيقية للقضاء الجنائي الدولي بإرسائها لمبدأ (المسؤولية الجنائية الفردية) وخاصة بعد إلقاء القبض على الرئيس اليوغسلافي السابق (سلوبودان ميلوزوفيتش).

(٣-٣) المحكمة الجنائية الخاصة برواندا:

في سنة ١٩٩٤م نشأ نزاع عرقي واسع النطاق بوسط أفريقيا حيث قام أبناء الهوتو بقتل ١/٢ مليون من أبناء التوتسي، إزاء هذا الوضع أنشأ مجلس الأمن محكمة جنائية مختصة على غرار محكمة يوغسلافيا السابقة تختص بجرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الإنتهاكات للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبها مواطنون روانديون في أراضي دول مجاورة.

إقتصرت ولاية المحكمة الزمانية على الجرائم المرتكبة أثناء سنة ١٩٩٤م مما يعني أن قتل عشرات الآلاف الذين فروا من ساحة الصراع يخرج عن نطاق ولايتها، وتقوم المحكمة بالنظر في الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والمتمثلة في:

• جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

• جرائم الإبادة الجماعية

كما أعطت المادتان "٢"، "٣" من النظام الأساسي للمحكمة سلطة النظر في الإنتهاكات الجسيمة لإتفاقيات جنيف وسلطة مقاضاة الأشخاص الذين ينتهكون قوانين وأعراف

(١) بلخير دراجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩

(٢) بلخير دراجي، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

الحرب(١)، وأكدت المادة "٧" منه على مبدأ المسؤولية الفردية.

(٣-٤) المحكمة الجنائية الدولية:

بعد فترة قصيرة من إنشاء محكمة يوغوسلافيا السابقة إغتنت لجنة القانون الدولي المناخ السياسي الملائم الذي ساد حينذاك وخاصة بعد الإنتقادات التي وجهت لنظام المحاكم المؤقتة والقصور الذي صاحب عملها: فقدمت مشروع (النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي سنة ١٩٩٨ أنه أعتد النظام الأساسي وحددت المادة "٥" منه الجرائم التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة بأنها اشد الجرائم خطورة وموضع إهتمام للمجتمع الدولي بأسره وهي(٢):

(١) جرائم الحرب

(٢) جريمة العدوان (والتي لم يتفق على تعريفها)

(٣) جريمة الإبادة الجماعية

(٤) الجرائم ضد الإنسانية

وفيما يتعلق بجرائم الحرب فإن المادة "٨" من النظام الأساسي شددت عليها (ولا سيما حين ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية إرتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم)(٣).

وقد حدد النظام الأساسي أربع فئات من جرائم الحرب، تسري الفئتين الأولى والثانية على النزاعات المسلحة الدولية بينما تسري الفئتين الثالثة والرابعة على النزاعات المسلحة الداخلية. وتمارس المحكمة اختصاصها بعدة وسائل، إما بناءً على إحالة من مجلس الأمن أو بطلب من دولة عضو المادة "١٢". أو قبول الدول التي وقع الإنتهاك على أراضيها بذلك، أو أن يبدأ المدعي العام بنفسه بالتحقيق في ذلك المادة "١٥"، ونشير إلى أن عمل المحكمة مكمل للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية ولا يلغيها(٤).

(١) فريتس كالسهورف، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٢) بلخير دراجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

(٣) المادة "٨" من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(٤) فريتس كالسهورف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦.

٥. وسائل دعم وتعزيز حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة:

بما أن الحق مصلحة فقد كان لزاماً حمايته: فأى حق يعدم وسائل الحماية لا يعد حقاً؛ وحيث أن حقوق الإنسان تعد (حقوقاً) فمن الطبيعي أن يضع المشرع الوسائل والآليات الكفيلة بحماية هذه الحقوق لأن بدونها - الوسائل - تعد مجردة من مضمونها الحقيقي.

أحساساً بمسئوليته بدأ المجتمع الدولي - خلال القرن العشرين - في التعاطي الإيجابي مع قضايا حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة فشهدنا تطويع القوانين الوطنية وجعلها ملائمة للمستجدات في الساحة العالمية، وزاد الإهتمام بتعزيز احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني وذلك فيما يتعلق بمواقف الأمم المتحدة ونشر قواتها في مناطق النزاعات أو المسئوليات الفردية والجماعية في حال إنتهاك حقوق الإنسان أثناء النزاع والإهتمام بموضوع التعويضات لضحايا النزاعات والحروب وتطوير عمل الإتحاد الدولي لجمعيات الهلال والصليب الأحمر وغيرها من الوسائل والآليات التي تضمن حد أدنى لحقوق الإنسان قبل وأثناء وبعد النزاعات المسلحة.

ونتناول فيما يلي وسائل وآليات تعزيز حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة وهي:

(١) دمج الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية للدول:

إن قيام الدول بدمج الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في تشريعاتها الوطنية يؤدي إلى تحقيق ضمانة مهمة بإحترام حقوق الإنسان، وقد أشارت العديد من الإتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لضرورة قيام الدول الأطراف بتضمينها - الإتفاقيات - في تشريعاتها الوطنية (١).

وعلى سبيل المثال: فقد نصت المادة "١/٢" من (الإتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة ١٩٦٦م) على أن تتعهد كل دولة طرف في الإتفاقية الحالية بالقيام منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين باتخاذ الخطوات اللازمة بما في ذلك - على وجه الخصوص - يتبني الإجراءات التشريعية (٢). وقد نصت المادة "٢/٢" من

(١) منتصر سعيد حمودة، حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ١٩٨٨م، ص ٢٤٧.

الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م على أن تتعهد كل دولة طرف في الإتفاقية الحالية عند غياب النص في تشريعاتها القائمة أو غيرها من الإجراءات التشريعية بإتخاذ الخطوات اللازمة طبقاً لإجراءاتها الدستورية من أجل وضع الإجراءات التشريعية أو غيرها اللازمة لتحقيق الحقوق المقررة في الإتفاقية الحالية (١). يتضح من نص المادتين أعلاه في إطار إتفاقيتين دوليتين تشكلان معاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨م أساس وعصب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتضح أن هنالك التزاماً دولياً على عاتق الدول الأطراف وذلك بضرورة إتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة للنص على الحقوق الواردة فيها وتضمينها في التشريعات الوطنية كخطوة أولى وضرورية لضمان إعتراف وحماية الأطراف بهذه الحقوق. تؤكد الممارسة العملية أن كثير من دول العالم قد إلتزمت بهذه الوسيلة وضمنت الإتفاقيات الدولية في تشريعاتها الوطنية وأحياناً نصت عليها في دساتيرها وهذا يوفر قدراً من الحماية والرعاية القصوى لحقوق الإنسان.

(٢) تقديم تقارير من الدول عن أوضاع حقوق الإنسان إلي أمين عام الأمم المتحدة:

طلبت كافة الإتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان من الدول الأطراف تقديم تقارير مما قامت به هذه الدول من إجراءات تشريعية وغيرها تتعلق بحماية حقوق الإنسان إلي الأمين العام للأمم المتحدة (٢). والذي يقوم بإحالتها للوكالة الدولية المختصة بحقوق الإنسان والتي بدورها تبلغ الدولة المعنية عن موقف التنفيذ والإنتهاكات لحقوق الإنسان إن وجدت.

(٣) السماح بتقديم شكاوى ضد الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان:

يحق للأفراد أو الجماعات أو الدول تقديم شكاوى إلى اللجنة المختصة ضد الدول التي تقوم بإنتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطوراً مهماً في هذا المجال بتحقيقه حلم الإعتراف بالشخص الطبيعي على الصعيد الدولي، وقد أعطى هذا الحق قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة تحت الرقم (١٥٠٣) في مايو

(١) م "٢/٢" الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م.

(٢) فريتس كاسهوفن، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

سـ ١٩٧٠ المادة ١-٥ من البروتوكول الاختياري الملحق بالإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، وقد إشتط لتطبيق ذلك شروطاً منها:

(أن يكون الشخص ضحية للإنتهاك أو لكونه على علم حقيقي ومباشر بالإنتهاكات حال كونهم غير ضحايا لها. وأن تكون على درجة من الخطورة معلومة المصدر مستنفذة وسائل الطعن لم تنظر من قبل محاكم داخلية).

ونفس الحق أعطته المادتين "١٤، ٤٢" من ذات الإتفاقيات للدول الأطراف في حق تقديم شكاوى في حال إنتهاك حقوق الإنسان (١). وقد أعطت المادة "١٨" من الإتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦ المادة الوكالات المتخصصة الحق في إرسال تقارير عن حقوق الإنسان.

(٤) التعويض عن الإنتهاكات:

شهدت المحاكم اليابانية في تسعينات القرن العشرين سلسلة من الدعاوى ضد الحكومة اليابانية من قبل أفراد ادعوا انهم تعرضوا لإساءة المعاملة على أيدي القوات اليابانية عندما كانوا أسرى حرب أو نساء ترفيه في أراضي محتلة ابان الحرب العالمية الثانية كما ادعوا بأنهم لم يحصلوا على تعويض كافي أو لم يعوضوا على الإطلاق نتيجة إنتهاك حقوقهم، وقد تم تعويضهم بواسطة سلطات بلادهم وبالرغم من أنها كانت مبالغ رمزية إلا أنها فتحت الباب امام هذا النوع من المطالبات حيال إنتهاك حقوق الضحايا.

شكل غزو العراق واحتلال الكويت (١٩٩٠م - ١٩٩١م) فرصة ثانية لتطبيق الإلتزام بدفع تعويضات عما يرتكب من إنتهاك اثناء الإحتلال بما في ذلك تعويض الضحايا كأفراد، وقد أنشأ مجلس الأمن بموجب القرار (٦٨٧، ١٩٩١م) لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وهي الهيئة المختصة بالنظر في الأضرار التي ترتبت على الإستخدام غير المشروع للقوة من جانب العراق وأخذهم كرهائن أو نهب ممتلكاتهم كما نظرت دعاوى أسرى من القوات المسلحة أثناء إحتجازهم.

وفي سنة ١٩٩٣ قامت جمهورية البوسنة والهرسك بمطالبة محكمة العدل الدولية بإدانة

(١) منتصر سعيد حمودة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) على ما ارتكبته من إنتهاكات لإتفاقية منع الإبادة الجماعية وشكلت هذه الدعاوي سابقة على صعيد التقاضي بين الدول لتعويضها ، ويعد من قبيل التعويضات الأدبية ويقدم مثلاً لإمكانية لجؤ الدول لإستخدام هذا الحق.

(٥) الحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر:

تعمل الحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر كوسيط مستقل ومحاييد لحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة وذلك إما بمبادرة منها أو بطلب من الدولة المعنية كما تقوم بنشر المعرفة وتعميق ثقافة حقوق الإنسان كعمل وقائي متعاونة في ذلك مع الدول أو مع جمعيات أخرى عاملة في نفس الحقل.

تقوم جمعيات الهلال والصليب الأحمر بعمل مزدوج، فهي تقدم العون والحماية لضحايا النزاعات المسلحة والعمل على تعزيز القانون الدولي الإنساني وحراسة مبادئه، وبإعتراف المجتمع الدولي بها ويعملها -إستناداً على معاهدات جنيف- تتمكن جمعيات الهلال والصليب الأحمر من زيارة الأسرى والمحتجزين المدنيين وتعمل كوسيط من خلال الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بين أطراف النزاع المسلح وإبلاغ أسر المفقودين بالمعلومات عنهم (١).

أوجبت المادة "٨١" من البروتوكول الأول لإتفاقيات جنيف على أطراف النزاع منح كافة التسهيلات الممكنة من جانبها لتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أداء المهام الإنسانية الموكلة إليها بموجب الإتفاقيات والبروتوكولات (٢). وبذلك تسهم الحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر في حماية حقوق الإنسان ومتابعة الإمتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني ونشره وترويجه والإسهام في تطويره بوسائلها وآلياتها المختلفة.

(٦) هيئات حقوق الإنسان:

شهدت الفترة الأخيرة ميلاً متزايداً من جانب هيئات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية إلي إدراج القانون الإنساني ضمن أنشطتها وقد أسهمت في ذلك عدة عوامل منها (٣):

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر. حوارات إنسانية في القانون والسياسات والعمل الإنساني. المركز الإقليمي الإعلامي. القاهرة. ٢٠٠٤م

(٢) اللجنة الدولية للصليب الأحمر. حوارات إنسانية ، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٣

(٣) فريتس كاسهوفن. مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥

(١) أن هذه الهيئات غالباً ما تقوم بأنشطتها في مناطق تشهد نزاعات مسلحة.

(٢) التداخل والتماثل من حيث الجوهر بين الفرعين من فروع القانون.

وعلى صعيد الأمم المتحدة يتم تعيين (مفوضين) لحقوق الإنسان، أما المنظمات غير الحكومية فإن منظمة (مراقبة حقوق الإنسان) هي أول من تصدى صراحة لبحث أوضاع الضحايا خلال النزاعات المسلحة لبحث وإعداد تقارير تسعى أن تكون موثوقة عن الانتهاكات.

ونشير هنا إلى أن العمل الذي تقوم به هيئات حقوق الإنسان - وأن كان مازال محدداً - إلا أنه يعد إضافة جديرة بالإهتمام تسهم في تعزيز منظومة الوسائل والآليات الدولية الرامية للحفاظ على الإنسانية.

(٧) التعليم والتربية:

أكدت المادة "٨٠" من البروتوكول الأول - إتفاقيات جنيف- وطالبت جميع الدول المتعاقدة وبوجه خاص الدول الأطراف في نزاعات دولية مسلحة (أن تتخذ دون إبطاء كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ التزاماتها بمقتضى الإتفاقيات وهذا البروتوكول وأن تقوم بإصدار الأوامر والتعليمات الكفيلة بتأمين إحترام تلك الصكوك)(١). وقد شددت المادة "٨٣" على الدول الأطراف بضرورة نشر المعرفة بالقانون الإنساني في زمن السلم والحرب وذلك بإدراجه ضمن برامج التعليم العسكري وتشجيع السكان المدنيين على دراسته لضمان معرفة الجميع ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم(٢).

(١) المادة "٨٠" - البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف.

(٢) فريتس كالسهورن، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

النتائج

- ١- مفاهيم حقوق الانسان مفاهيم حديثة النشأة نسبياً ولكنها اخذت نصيباً وافراً في عالم اليوم من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي.
- ٢- المحاكم المؤقتة ارسى مبدأ هاماً وهو مبدأ المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي .
- ٣- القانون الدولي الانساني وهو الفرع المعني بحماية حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحة يتفق مع القانون الجنائي الدولي في ان كليهما يحمي الانسانية ولا فرق بينهما من حيث المشروعية في تحديد الجريمة والعقوبة.
- ٤- خطأ المجتمع الدولي خطوات حثيثة من اجل تعزيز حماية حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحة باقراره لكثير من الوسائل التي تساهم جنباً الى جنب مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من اجل دعم الحماية.
- ٥- منظمات المجتمع الدولي يمكن ان تسهم بدور فعال في الضغط على المجتمع الدولي لتعزيز بناء القانون الدولي الانساني المعني بحماية حقوق الانسان اثناء النزاعات المسلحة .

التوصيات

- ضرورة الإلتزام باحترام قوانين حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من قبل الدول الأطراف قبل وأثناء وبعد النزاعات المسلحة.
- ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وفي المؤسسات العسكرية وأن تدرس كمادة اساسية، وإشراك العسكريين في وضع معاهدات القانون الدولي الإنساني.
- إطلاق يد الجمعيات الإنسانية وهيئات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والإعلام أثناء النزاعات للتقييم وتقديم المشورة والنصح والمساهمة في تطوير القانون لأسباب إنسانية.
- ضرورة وجود نظام جنائي دولي عادل وتمتين التعاون الدولي في هذا الصدد والابتعاد عن الانتقائية .

قائمة المراجع

أولاً: الاتفاقيات والبروتوكولات:

١. البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ الملحقين باتفاقيات جنيف الأربعة
٢. الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والاعراف والممارسات المشابهة للرق لعام ١٩٥٦م
٣. الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري
٤. اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م
٥. اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص والاشتغال بالدعارة لسنة ١٩٤٩م
٦. اتفاقية منع تجارة الرقيق لعام ١٩٥٣م

ثانياً: الكتب:

٧. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حوارات إنسانية في القانون والسياسات والعمل الإنساني. المركز الإقليمي للإعلامي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٨. بهاء الدين إبراهيم، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإزاريطة، ٢٠٠٨م.
٩. بلخير دراجي، العدالة الجنائية ودورها في حماية حقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٠م.
١٠. يوسف حسن، القانون الجنائي الدولي، مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية
١١. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة.
١٢. منتصر سعيد حمودة، حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ١٩٨٨م.
١٣. سهيل الفتلاوي، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

-
١٤. عبد الحميد فودة، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشرعية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
١٥. علي يوسف الشكري، القانون الدولي الجنائي في عالم متغير، ايزاك للطباعة والنشر، مصر الجديدة، ٢٠٠٥م.
١٦. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
١٧. فريتس كالهوفن، ضوابط تحكم خوض الحرب، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ٢٠٠٤م.